# تمكين المرأة المصرية و أثره على تحقيق التنمية المستدامة

**دعاء منصور أحمد محمد**

**تحت إشراف**

**أ.د / سلوى السعيد فراج  أ.م. د /رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش**

**الملخص:**

تتقدم مصر بخطى واثقة نحو بناء مستقبل جديد لكافة بناتها وأبنائها على أسس جديدة فرضتها التحولات الجذرية التي عايشها المجتمع المصري منذ عام ٢٠١١، ويمكن للعمل الجاد على تمكين المرأة المصرية بشكل حقيقي أن يضمن مشاركتها الكاملة ويحرر طاقتها الكامنة وأن يسهم في بناء مصر الحديثة وفي تحقيق التنمية المستدامة في كل ربوعها، فالتنمية المستدامة تشمل عملية تغيير مجتمعي يتيح فرصًا حقيقية وغير منقوصة لجميع النساء لاكتساب القدرات البشرية التي تمكنهن من توسيع خياراتهن لتحقيق الذات ولخدمة الوطن.

لذا فقد ركزت هذه الدراسة على التعرف على مدى تأثير تمكين المرأة المصرية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على واقع التنمية المستدامة في مصر وكذلك التعرف على وضع المرأة المصرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية، التنمية المستدامة، التمكين، تمكين المرأة.

## Abstract:

Egypt is moving forward with confident steps towards building a new future for all its daughters and sons on new foundations imposed by the radical transformations that Egyptian society has experienced since 2011. Serious work to truly empower Egyptian women can ensure their full participation,

liberate their potential energy, and contribute to building modern Egypt and achieving development. Sustainable in all its aspects. Sustainable development includes a process of societal change that provides real and undiminished opportunities for all women to acquire human capabilities that enable them to expand their options for self-realization and to serve the nation.

Therefore, this study focused on identifying the extent of the impact of empowering Egyptian women on achieving sustainable development by identifying the reality of sustainable development in Egypt, as well as identifying the situation of Egyptian women in various economic, social, and political fields

**Keywords:** development, sustainable development, empowerment, women's empowerment.

**المقدمة:**

كانت المرأة المصرية على مر التاريخ حاضرة بقوة في كل المشاهد الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي وقفت فيها بجانب الرجل تنفيذًا للتكليف الإلهي بإعماره الأرض وبناء الحضارة الإنسانية ، وما بين حالات صعود وهبوط لقوة الدولة المصرية على اختلاف عصورها ،ما بين فرعوني، وروماني، وقبطي ،وإسلامي ....وصولاً إلى عصرنا الحديث ،كانت حقوق ومكتسبات المرأة المصرية في حالة غير ثابتة ، وكانت حالات الحراك النسوي مستمرة ، سواء على مستوى تغيير الموروثات و سن التشريعات ، أو نيل دعم القيادات السياسية بإصدار قرارات تتيح فرصًا للتمكين السياسي في بعض دوائر صناعة القرار

ولما كان الدستور المصري لعام ٢٠١٤ هو نتاج ثورتين شعبيتين عظيمتين فقد أعطى ومنح كثيرًا من الحقوق الدستورية للمرأة المصرية كي تحقق أحلامها وتعيش حياة رغيدة تشبه إلى حد بعيد ما تتمتع به المرأة في الدول و الأنظمة المتقدمة و رغبة

من الإدارة السياسية في تفعيل تلك النصوص الدستورية ، فقد وضعت الحكومة المصرية استراتيجية وطنيه لتمكين المرأة (٢٠١٦ -٢٠٣٠).

وتعد مصر هي الدولة الأولى على مستوى العالم التي أطلقت الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ، مما يؤكد إيمان الدولة بالدور الرائد للمرأة المصرية في النهوض بالمجتمع، وضرورة تمكينها في خارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها ،وزيادة مشاركتها في قوة العمل ، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال ،وتقليد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة و الشركات ، وذلك من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار ، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضدها و التي تضر بها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة.

**مشكلة الدراسة :**

تكمن مشكلة الدراسة في بحث العلاقة بين تمكين المرأة و التنمية المستدامة من خلال دراسة الدور الذى يمكن أن تقوم به المرأة المصرية في عملية التنمية المستدامة ، فعلى الرغم من إهتمام الحكومة المصرية بتمكين المرأة وأهمية إشراكها في عملية التنمية المستدامة ، إلا أن المرأة المصرية مازالت تعانى من التهميش و الإقصاء و الكثير من العقبات التي تعيق مشاركتها وتمكينها في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

**تساؤلات الدراسة:**

للدراسة تساؤل رئيسى يتمثل في الآتى :

**إلى أي مدى يمكن للمرأة المصرية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟**

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية منها:

١. ما واقع التنمية المستدامة في مصر؟

٢. ما واقع تمكين المرأة المصرية ؟

٣. ما دور المرأة المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

**أهداف الدراسة:**

**١.** التعرف على واقع التنمية المستدامة في مصر.

**٢.** رصد وتحليل واقع تمكين المرأة المصرية .

**٣.** دراسة و تحليل مدى تأثير تمكين المرأة المصرية على تحقيق التنمية المستدامة .

**أهمية الدراسة:**

**أ. الأهمية العلمية :**

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها محاولة علمية لمعرفة ماهية الدور الذي تقوم به المرأة المصرية في عملية التنمية المستدامة وتحليل هذا الدور للتعرف على طبيعته من حيث الإيجابية والسلبية من خلال التعرف على واقع تمكين المرأة المصرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

**ب. الأهمية العملية:**

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونها محاولة علمية لنشر الوعى بأهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به المرأة المصرية في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال رصد و تحليل واقع المرأة المصرية ، في محاولة لتحسين أليات تفعيل مشاركة المرأة في عملية التنمية عن طريق إيجاد بعض التوصيات والحلول لمساندة متخذ القرار للدفع بمستوى تمكين المرأة المصرية ، بالإضافة إلى إستفادة المراكز البحثية من نسب مشاركة المرأة في التنمية المستدامة.

**منهجية الدراسة :**

تعتمد الدراسة على المنهج الإستقرائى و يستخدم كمنهج أساسى وذلك للوقوف على أهم المعلومات و الدلالات المتعلقة بالموضوع ، و بالإضافة للمنهج الإستقرائى تعتمد الدراسة على:

- **مدخل تحليل النظم**: -

يقوم هذا المدخل على تحليل عمل النظام السياسي من خلال البيئة الداخلية و الخارجية و مدخلاته وعمليات التحويل التي يتم إجرائها ، وكيفية استجابة هذا النظام السياسي للمطالب الداخلية و الخارجية لإصلاح أوضاع المرأة ، وفى هذه الدراسة سوف تستعين الباحثة بهذا المدخل نظراً لأنه الأنسب لتحليل واقع تمكين المرأة المصرية و التعرف على واقع التنمية المستدامة في مصر، ومدى مساهمة المرأة في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين تمكين المرأة و عملية التنمية المستدامة.

**تقسيم الدراسة :**

تقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول: الإطار النظرى للدراسة.

المحور الثانى : واقع التنمية المستدامة في مصر

المحور الثالث : واقع تمكين المرأة المصرية:

## المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

**أولاً: ما هيه التنمية المستدامة:**

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم في التعريفات والمعاني وهذا يرجع لتعدد استخداماتها فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الآخر يراها نموذجًا تنمويًا بديلاً أو ربما إسلوبًا لإصلاح الأخطاء و التعثرات التي لها علاقة بالبيئة ، وهناك من

يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على التوعية و التخطيط لإستغلال الموارد بشكل أفضل .[١] كما تتعدد المصطلحات التي تعبر عن التنمية المستدامة فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة و البعض الآخر يطلق عليها التنمية الموصولة ويسميها آخرون التنمية القابلة للإدامة أو التنمية القابلة للاستمرار أو التنمية المستديمة أو القابلة للاستدامة .[٢] ولقد ظهر أول تعريف للتنمية المستدامة في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالبيئة و التنمية والتي كانت بعنوان "مستقبلنا المشترك و المعروف باسم تقرير " برونتلاند " والذى عرفها على أنها ( التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها )[٣]

**ثانيًا : ماهية تمكين المرأة:**

لقد ظهر مفهوم تمكين المرأة في الثمانينات وأصبح من المفاهيم المحورية في دراسة النوع الاجتماعي ، إذ أنه يمثل هدف من أهداف التنمية فهو يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة وهو هدف في حد ذاته كما أنه وسيلة لتحقيق أهداف أخرى كمحاربة الفقر ، وقد وضعت العديد من التعريفات لمفهوم تمكين المرأة كلها تدور حول نفس الفكرة وهى تمكين المرأة من اتخاذ القرارات ، والتأثير في مجريات الأمور المهمة بالنسبة لها ، وهو ما يعنى أن التمكين قد دعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها ، كما دعم قدرتها على التحكم والاستقلالية في حياتها و في الموارد المتاحة ، [٤]فعملية تمكين المرأة وإتاحة الفرصة لها لكى تقوم بدور كامل إلى جانب الرجل لا يتعلق بحق المرأة فقط ، بل يتعلق أيضًا بوجهة المجتمع ككل ، فالمجتمع الذى يريد أن ينمو ويتطور ويحقق لأفراده حياة أفضل هوالذي يطالب بأن تؤدي المرأة واجباتها فيه على قدم المساواة مع الرجل ، وهذا نابع من أهمية وجود المرأة في جميع مناحي الحياة بما تستطيع أن تقدمة من جهود ومساهمات .[٥]

**ثالثًا: علاقة تمكين المرأة بتحقيق التنمية المستدامة**

توجد علاقة بين تمكين المرأة و تحقيق التنمية المستدامة ، حيث أن التمكين الحقيقي يتيح للمرأة فرصة في تحقيق ذاتها ، ومن ثم يحرر طاقتها للعطاء و يدعم مشاركتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و التي تتمثل في تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها في قوة العمل ، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص و ريادة الأعمال وتقليد المناصب الرئيسية وتنمية قدراتهن على الاختيار ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة و التي تضر بها ، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة .[٦] لذا فإن تمكين المرأة يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة فالمرأة تتخذ قرارات تؤثر على التنمية المستدامة ، كما تساهم في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، وعندما تتساوى المرأة مع الرجل في الحصول على الموارد و الفرص للمشاركة في عمليات صنع القرار تصبح من محركي التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية.[٧]

## المحور الثانى : واقع التنمية المستدامة في مصر

تدرك مصر كغيرها من دول العالم أهمية التنمية المستدامة وتوليها اهتماما كبيراً ،ويتضح ذلك من خلال البرامج الطموحة والمساعي الكبيرة التي تبذلها ، فمصر اليوم عازمة على تحقيق التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و التقنية و البيئية ، ولديها ما يلزم من الموارد الطبيعية والبشرية لإحراز التقدم في مسار التنمية ، إلا أن تحقيق ذلك مرتبط بمدى التزام الجهات المسؤولة من أفراد وجماعات ومؤسسات وهيئات متخصصة ومسؤولة بتجسيد السياسات و الإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المنشودة وعدم تكرار نفس الممارسات السابقة التي طالما عرفتها البرامج التنموية أثناء التطبيق .[٨]

**أولًا: نظرة عامة على أداء مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:**

تمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جدول أعمال طموح ، ومن المتوقع أن تحقق جميع بلدان العالم هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠ وهذا يتطلب جهودًا غير مسبوقة من الجميع ؛ حيث يتطلب سياسات واستثمارات تحويلية ، ودعم أكثر الفئات فقرًا و ضعفًا، وإشراك الجميع في التنفيذ ، وأخيرً و ليس آخرًا البيانات ، حيث يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مثل أي جدول أعمال آخر لتنفيذ السياسات بيانات عالية الجودة و سهلة الوصول إليها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ، حيث تحتاج الحكومات و الشركات وأصحاب المصلحة الأخرون إلى بيانات حول جميع جوانب خطة العام ٢٠٣٠. ومن أجل معالجة هذه الفجوة طورت شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN) ومؤسسة Bertelsmann Stiftung منهجية مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة؛ ومنذ عام ٢٠١٦ نشرتا تقارير سنوية عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة التي توفر نظرة مفصلة ومحدثة عن التقدم الذي أحرزته البلدان من جميع أنحاء العالم بشأن أهداف التنمية المستدامة.[٩]

**أ. وضع مصر في مؤشر التنمية المستدامة خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٣:**

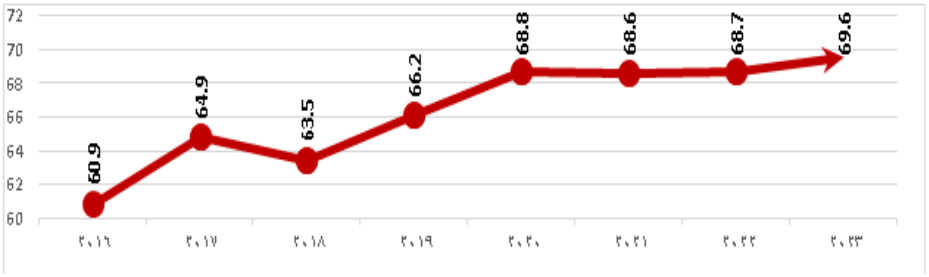


**شكل (١) تطور قيمة مؤشر التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٣**

**إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية المستدامة نشرات متفرقة**

**من خلال الشكل السابق:**

يتضح أن هناك تحسنًا في أداء مصر في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، حيث حصلت مصر عام ٢٠٢٣ على أعلى قيمة في مؤشر التنمية المستدامة منذ صدور أول تقرير لمؤشر أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٦ حيث ارتفعت درجة مصر في المؤشر محققة ٦٩.٦ درجة في عام ٢٠٢٣ مقابل٦٠.٩ في عام ٢٠١٦.

**المحور الثالث: واقع تمكين المرأة المصرية:**

لقد كانت المرأة المصرية تعانى من التهميش و العنف قبل قيام ثورتى٢٥ يناير و ٣٠يونيو ،حتى إن النظام كان يستخدم ملف المرأة لتجميل وجهه أمام العالم ، لكن الوضع قد بدأ يتغير بعد ثورتى٢٥ يناير و ٣٠يونيو[١٠] حيث تعتبر ثورة ٣٠ يونيو نقطة تحول وعلامة فارقة في حياة كل سيدة مصرية بعد سنوات طويلة عاشتها في تجاهل و معاناة ، فقد حرمت من التعليم والعمل ، وتم إجهاض حقها في التشريعات القانونية، إلى أن جاءت ثورة ٣٠ يونيو، تلك الثورة التى حركت المياه الراكدة، وفتحت الأبواب المغلقة ومهدت الطريق للمرأة المصرية، لتحظى بمكتسبات حقيقية وسط اهتمام ودعم كبير من القيادة السياسية.[١١]

**أولًا: وضع المرأة المصرية في منظومة المؤشرات الدولية:**

يحتكم العالم اليوم إلى مجموعة من المؤشرات العالمية التي تُحدِّد ترتيب أي دولة على الخريطة الدولية. ومن بين تلك المؤشرات مؤشرات للتعرف على وضعية المرأة وقياس المساواة بين الجنسين في المجالات المختلفة ومن بين تلك المؤشرات نذكر:

**أ. دليل الفوارق بين الجنسين**Gender Inequality Index **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)**:

يقيس هذا الدليل الفارق في الفرص بين المرأة والرجل ويعتمد على خمسة متغيرات في مجالات الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل وكلما انخفضت قيمة المؤشر يدل ذلك على انحسار الفجوة بين الجنسين، [١٢] و من بين ١٩١ دولة شملها

الدليل لعام ٢٠٢٣ احتلت مصر المرتبة ١٠٩ وبلغت قيمة المؤشر ٠.٤٤٣ وبتحليل قيم المؤشر على مستوى مناطق العالم الجغرافية نجد أن قيمة المؤشر في مصر تعكس تراجعًا مقارنةً بمتوسطات أوروبا وآسيا الوسطى، شرق أسيا و المحيط الهادي، و أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث بلغت قيمة المؤشرات ٠.٢٢٧، ٠.٣٣٧ ، ٠.٣٨١ على التوالي وتقدمت مصر على باقي مؤشرات المناطق الأخرى حيث بلغت قيمة المؤشر٠.٥٣٦ في الدول العربية ، و٠.٥٠٨فى جنوب أسيا و٠.٥٦٩فى إفريقيا جنوب الصحراء.[١٣]

**ب.تقرير البنك الدولي (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون):**

يقدم هذا التقرير تقييما للقوانين واللوائح في ثماني مجالات تؤثر على المشاركة الاقتصادية للنساء، وهذه المجالات هي: إمكانية التنقل، ومكان العمل، والأجور، والزواج، والوالدية، وريادة الأعمال، والأصول، والمعاشات التقاعدية، وتقدم البيانات معايير موضوعية وقياسية للتقدم الذي أحرزه العالم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين [١٤] .وقد كشف التقرير عن تطور وضع مصر في مؤشرات تقرير البنك الدولي (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام ٢٠٢٣) حيث حصلت على ٥٠.٦ نقطة [١٥] مقابل ٤٥ نقطة في تقرير عام ٢٠٢١، لتأتي من بين قائمة الدول التي اتخذت إجراءات إيجابية بشأن تعزيز تمكين المرأة وتحفيز مشاركتها في كافة مناحي الحياة والقضاء على الممارسات التي تحول دون الحصول على حقوقها، بما يدعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.[١٦]

**ثانيًا : مؤشرات تمكين المرأة المصرية:**

يتحدد مستوى تمكين المرأة في المجتمع من خلال عملية إدماجها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وثمة مؤشرات يمكن من خلالها قياس ذلك التمكين، والتي سوف نتناولها من خلال العناصر التالية:

**أ.مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر:**

إن التمكين الاقتصادي للمرأة أولوية استباقية لتحقيق التمكين السياسي حيث يعتبر التمكين الاقتصادي حجر الأساس لتحقيق المساواة بين الجنسين ويتيح الفرصة للمرأة للحصول على عمل يتناسب مع مهاراتها وقدراتها ويمكنها من صنع قراراتها الاقتصادية بنفسها وتحسين وضعها الأسرى مما يضفي على حياتها طمأنينة نفسية ويحقق دخلاً أعلى لأسرتها ومن ثم تنتقل بعدها لمرحلة التمكين السياسي والمشاركة الهادفة.[١٧]

**وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر:**

- نسبة مشاركة المرأة المصرية في قوة العمل:

على الرغم من وصول نسبة الفتيات في الجامعات ونسبة المرأة من حاملي الماجستير والدكتوراة إلى النصف تقريبًا إلا أن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل لا تتعدى الربع حيث وصلت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل عام ٢٠٢٢ إلى ١٨% وعلى الرغم من ارتفاع النسبة من ١٧.٣% عام ٢٠٢٠إلى ١٨% عام ٢٠٢٢ كما هو موضح **بالشكل (٢)** إلا أن النسبة لاتزال منخفضة وعلى الرغم من ارتفاع النسبة إلى ٢٤.١% عام ٢٠١٥ إلا أن النسبة انخفضت مرة أخرى خلال العامين ٢٠٢٠، ٢٠٢٢.

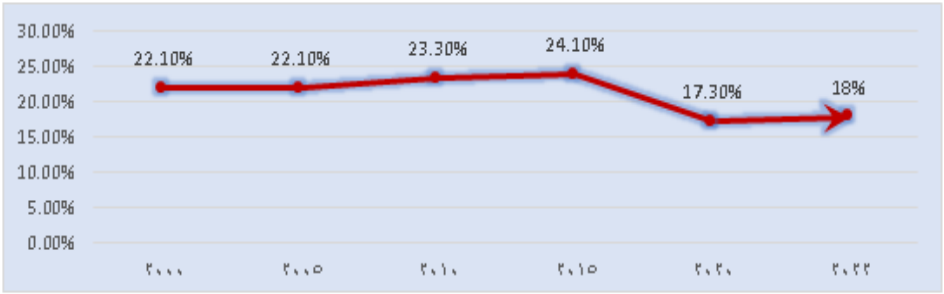


شكل (٢) تطور نسب مشاركة المرأة المصرية فى قوة العمل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

**المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البنك الدولى**

وتثير الفجوة بين التفوق التحصيلي للمرأة وغيابها عن المشاركة في النشاط الاقتصادي علامة استفهام حول أسباب الاستبعاد الذى تتعرض له المرأة وما يشكله من هدر للطاقات النسائية التي اجتازت المراحل التعليمية بنجاح ولا يمكن تفسير هذه الإشكالية بالركود الاقتصادي وإنما يمكن تفسيرها من خلال منظومة القيم الحاكمة و التي تشكل عائق أمام تمكين المرأة الاقتصادي ، حيث تتفق المسوح الاجتماعية التي أجريت في العقد الأخير في مصر على أنه لا يوجد خلاف بين المصريين على أهمية تعليم الإناث وهو ما يتسق مع الوجود القوي للإناث في مراحل التعليم الجامعي ومراحل الدراسات العليا. أما بالنسبة لحق المرأة في العمل فيختلف الأمر حيث ترى نسبة كبيرة من المصريين أنه عندما تقل فرص العمل يجب أن يكون للرجال أولوية في الحصول على الوظائف عن النساء ولا تبدو اعتبارات الجدارة هي الحاكمة إذا ما تعلق الأمر بالحصول على فرص العمل[١٨].

**ب. مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة في مصر:**

يركز التمكين الاجتماعي للمرأة على زيادة نسبة مشاركتها في القضايا المجتمعية مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.

❖ **أهم مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة في مصر**

- **التعليم:**

يعتبر التعليم محرك رئيسي للتمكين وتشير مؤشرات التعليم إلى أن المرأة المصرية حققت إنجازات ملموسة في سد فجوة المساواة بين الجنسين فيما يخص الالتحاق المدرسي على كافة المراحل التعليمية إلا أن معدلات الأمية بين الإناث لازالت مرتفعة وتفوق النسبة بين الذكور ، ففي عام ٢٠١٧ ارتفعت نسبة الأمية بين الإناث (١٠ سنوات فأكثر) إلى٣٠.٨% مقابل ٢١.١% بين الذكور ، مقارنة بـ٢٧.٠% بين الإناث عام ٢٠١٤ مقابل ١٥.٠% بين الذكور **شكل (٣)** وتتسع الفجوة في المستويات الاقتصادية المنخفضة وهو ما يؤكد على أهمية عدم الاقتصار

على المؤشرات الإجمالية دون تدارس المؤشرات بين الشرائح الاجتماعية المهمشة و التي تتسع بينها فجوة المساواة بين الجنسين ، كما تشير إحصائيات التعليم إلى أن نسبة الخريجين من التخصصات العلمية تفوق نسبة الخريجات ، يضاف إلى ذلك أن معظم الفرص التدريبية التي تتم على رأس العمل تكون من نصيب العاملين الذكور. [١٩]

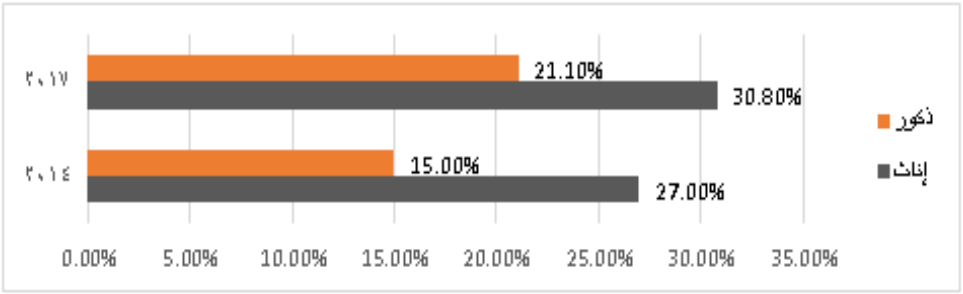


شكل (٣) تطور نسبة الأمية بين الإناث خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)

**المصدر: إعداد الباحثة : بالإعتماد على : مرصد المرأة المصرية ، نسبة الأمية بين السكان فى الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر)**

- **الصحة:**

لن تتحقق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في ظل غياب الحقوق الصحية. ولن تتمتع النساء والفتيات بحياة كريمة ولن يتمتعن بحرية المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما لم يتم توفير الخدمات الصحية الجيدة التي يحتجن إليها. حيث إن تمتع المرأة بحقوقها الصحية يمكنها من التمكين أي يؤهلها لاكتساب القدرة على استخدام الموارد المتاحة كاتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تؤثر في حياتها مما يمكنها من تحديد مصيرها وتحقيق مصلحتها وخدمة المجتمع الذي تشكل فيه النواه الأساسية.[٢٠] **وفيما يلى عرض لأهم مؤشرات الحالة الصحية للمرأة المصرية:**

✓ **الرعاية الصحية المقدمة للمرأة في مصر:**

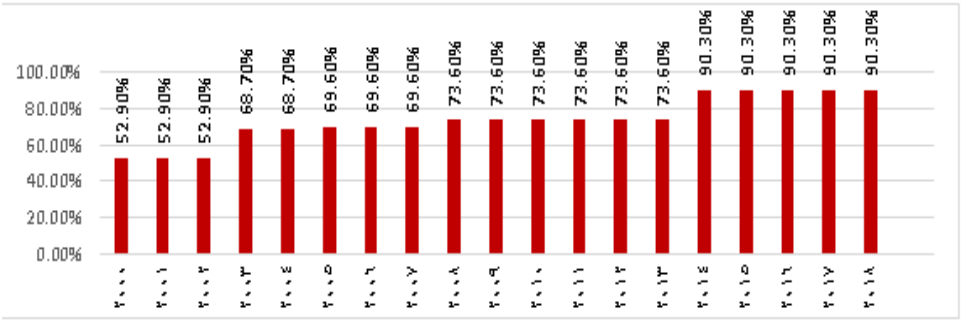


شكل (٤) تطور نسبة الرعاية الصحية المقدمة للمرأة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨

**المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على : نور ضياء عبد الرازق ، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة تجارب مختارة مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٠**

في ضوء التحولات السياسية والإصلاحات التي شملت مختلف القطاعات ومنها القطاع الصحي كان للمرأة نصيب منها إذ أنها حصلت على خدمات صحية جيدة إذا ما قورنت بالسنوات السابقة **ويمكن بيان ذلك من خلال الشكل رقم (٤):**

**ويتضح من خلال الشكل أن:**

نسبة الرعاية الصحية المقدمة للمرأة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٠حتى ٢٠٠٢ قد بلغت ٥٢.٩% بفضل الدعم الصحي الذى قدمته الحكومة المصرية خلال تلك المدة و الذى استفادة منه الأسر بشكل عام و المرأة بشكل خاص ، وقد استمر القطاع الصحي في تقديم الخدمات الصحية إلى المرأة حتى وصلت النسبة إلى ٩٠.٣% خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ ويرجع ذلك إلى التحسينات التي حدثت في القطاع الصحي حيث تم توسيع مظلة التأمين الصحي القديمة داخل الهيئة العامة للتأمين الصحي بإضافة الأطفال من سن يوم حتى السابعة ، وضم المرأة المعيلة لمظلة التأمين الصحي ، وإنشاء إدارة للصيانة وإصلاح نظام التعاقدات وعلاج حالات

الطوارق بالمجان على أن يتحمل برنامج العلاج على نفقة الدولة تكلفة تلك النفقات مما أدى إلى ارتفاع الخدمات الصحية المقدمة للمرأة. [٢١]

**ج. مؤشرات التمكين السياسي للمرأة في مصر:**

لعبت المرأة دورًا مهمًا في الحياة السياسية المصرية في كل عصورها بداية من الفراعنة حيث تظل الملكة حتشبسوت نموذجًا رائعًا لإدارة الحكم ، كما شهد العصر الإسلامي قيادة الملكة شجرة الدر لأمور البلاد في خضم الحرب مع الصليبيين ، ورغم النهاية المأساوية لشجرة الدر إلا أنها تظل في أذهان المؤرخين ملكة حكمت فنجحت.[٢٢] وقد لعبت المرأة دورًا بارزًا في تاريخ العمل السياسي في مصر فقد شاركت في العديد من الحروب و الثورات حيث شهد العدوان الثلاثي على مصر تنظيم كتائب محاربة من السيدات المصريات اللاتي تواجدن في الصفوف الخلفية لمساعدة الجرحى والمصابين، وأيضا التدريب على حمل السلاح، وعقب نكسة ١٩٦٧ تبدلت أحوال البلاد واتشحت بالحُزن على من رحلوا، وكان للمرأة السينائية دور بارز في المقاومة بجانب الرجل، كما أن المرأة البدوية كان لها أثر فعال في حرب أكتوبر فهي التي قامت بتهريب الفدائيين وعلاجهم ومساعدتهم في الوصول إلى الأراضي المصرية . وتُعتبر ثورة ١٩١٩ أول ثورة تشترك فيها النساء في مصر بقيادة صفية زغلول للإفراج عن زوجها سعد زغلول فاضطرت السلطات البريطانية إلى الرضوخ للمطلب الشعبي وأفرجت عنه،[٢٣] كما شهدت مصر ثورتين في يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ كانت المرأة خلالهما قوة دافعة للتغيير وشريكًا فاعلاً في إحداث وإنجاح الثورتين، كما كانت أساسًا لنجاح استحقاقات خارطة الطريق التي أقرها الشعب عام ٢٠١٣، وهو ما يعد دليلاً على اهتمام المرأة المصرية بالشأن العام ومساهمتها في أحداث الوطن.[٢٤]

وفى هذا الإطار، تؤمن القيادة السياسية الحالية لمصر بضرورة دمج المرأة سياسيا ودفعها نحو الترقي للمناصب الحكومية العليا وذلك تماشيا مع التحول الديمقراطي الذي تشهده الدولة، وحرصا على تحقيق التنمية الشاملة، وردا للجميل لما قدمته من تضحيات على مدار تاريخها الوطني، ولما أظهرته من مواقف بطولية كانت سببا في دعم استقرار الدولة المصرية [٢٥]

**وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات التمكين السياسي للمرأة في مصر:**

- المرأة في السلطة التنفيذية:

✓ **المرأة المصرية في الوزارات:**

دخلت المرأة المصرية كوزيرة في الحكومة منذ بداية الستينيات من القرن الماضي حيث تعد الدكتورة حكمت أبو زيد أول امرأة تتولى منصب وزيرة في مصر، وذلك عندما اختارها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لتكون أول وزيرة للشئون الاجتماعية فى٢٥ سبتمبر عام ١٩٦٢م، ومنذ ذلك التاريخ لم تخل حكومة مصرية من عدد الحقائب الوزارية التي تتولاها نساء[٢٦]. ففي عام ١٩٧١ تولت الباحثة الحقوقية والناشطة السياسية عائشة راتب منصب وزير الشؤون الاجتماعية والتأمينات حتى عام ١٩٧٨، وخلفتها في المنصب الدكتورة أمال عثمان والتي ظلت في المنصب حتى عام ١٩٩٧وحتى العام ١٩٩٣ ظلت الشئون الاجتماعية هي الحقيبة الوزارية الوحيدة التي تولتها المرأة في مصر، حتى تولت الدكتورة "فينيس كمال جودة" منصب وزير الدولة للبحث العلمي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨. وفى عام ١٩٩٦ تولت الدكتورة "نوال عبدالمنعم التطاوى" منصب وزير الاقتصاد والتعاون الدولي حتى عام ١٩٩٧، وهو العام نفسه الذى تولت فيه "ميرفت التلاوى" منصب وزير التأمينات والشئون الاجتماعية[٢٧]. وخلال الفترة من ٢٠٠٠حتى ٢٠٢٢ حصلت المرأة على نسب متفاوتة فى مجلس الوزراء كما هو موضح بالشكل رقم (٥) :

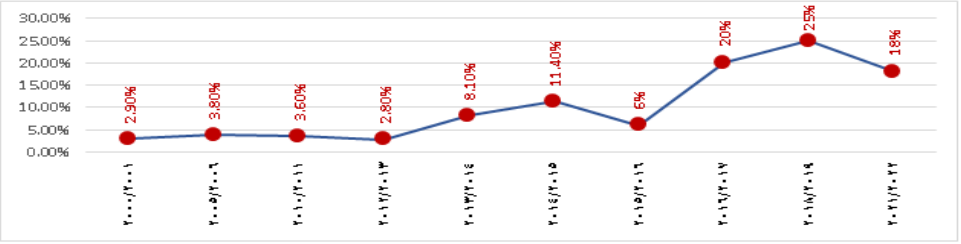


**شكل (٥) تطور نسبة تواجد المرأة المصرية فى مجلس الوزراء خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٢**

**المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على : هويدا عدلى وآخرون ، مرجع سابق.**

**يتضح من الشكل السابق أن :** أقل نسبة حصلت عليها المرأة فى مجلس الوزراء خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٢ كانت عام (٢٠١٣/٢٠١٢) حيث جاء تشكيل الحكومة برئاسة الدكتور هشام قنديل مخيب للآمال فقد قام باختيار سيدتين فقط وهما نجوى خليل منصب وزيرة التأمينات، ونادية زخاري منصب وزيرة الدولة للبحث العلمي ، وفى عام (٢٠١٩/٢٠١٨) استطاعت المرأة ولأول مرة في تاريخ مصر أن تحظى بربع مقاعد المجلس وتحصل على ٨ حقائب وزارية بنسبة (٢٥%)، إلا أن النسبة قد انخفضت في العام (٢٠٢٢/٢٠٢١) فقد حصلت المرأة على ٦ حقائب وزارية بنسبة (١٨%).

✓ **المرأة المصرية في السلك الدبلوماسي والقنصلي:**

يعد منصب سفيرة هو أعلى مناصب السلك الدبلوماسي وقد كان بداية تولى المرأة المصرية لهذا المنصب في نهاية السبعينات من القرن الماضي حيث تعد عائشة راتب أول إمراه تشغل منصب سفيرة في مصر عام ١٩٧٩،[٢٨] وعلى الرغم من ذلك لاتزال نسبة النساء ضعيفة مقارنة بنسبة الرجال في شغل هذه الوظائف، رغم ارتفاع نسبة تمثيل المرأة بنسبة ٧.٥% عام ٢٠٢١ شكل (٦)، حيث حصلت النساء على ٣٠% من إجمالي عدد الدبلوماسيين مقارنة بعام ٢٠١٢ حيث بلغت نسبة النساء ٢٢.٥%.[٢٩]

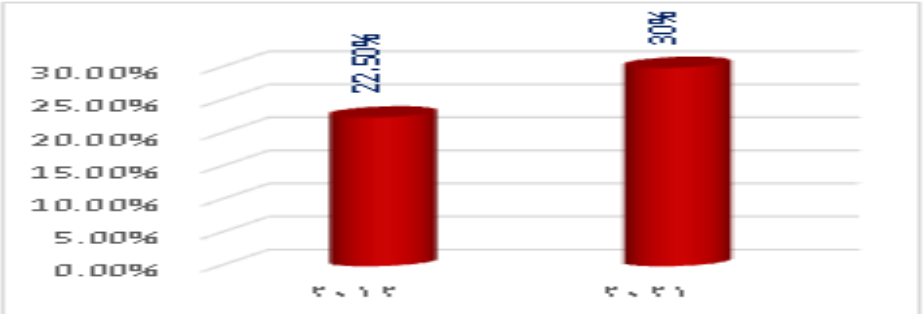


**شكل (٦) تمثيل المرأة المصرية فى السلك الدبلوماسى**

**المصدر: إعداد الباحثة**

- المرأة في السلطة التشريعية:

✓ **مجلس النواب:**

حصلت المرأة المصرية لأول مرة على حق التصويت والترشح لعضوية البرلمان بموجب دستور ١٩٥٦ وأجريت الانتخابات عام ١٩٥٧ وفازت عضوتان. ومنذ هذا التاريخ وتمثيل النساء في البرلمان في ارتفاع وانخفاض، حيث ارتبط ارتفاع نسبةً تمثيل النساء في البرلمان بتطبيق آلية التمييز الإيجابي[٣٠]، التي اخذت أشكالا مختلفة في تخصيص المقاعد للنساء، فقد أخذت مصر في عام ١٩٧٩ بنظام تخصيص الحصص (الكوتا) لتمثيل النساء في برلمانها، ثم ألغى هذا النظام فحدث انخفاض كبير في تمثل النساء في البرلمان، ثم تم الأخذ بنظام معدل للحصة قبيل عام ٢٠١١، وتم إلغائها في ظل دستور ٢٠١٢ وترتب على ذلك انخفاضا حادًا في تمثيل المرأة في البرلمان.[٣١]

وقد ضم قانون الانتخابات البرلمانية الصادر عام ٢٠١٤ تحديدًا لعدد الإناث في كل قائمة انتخابية حيث تم تخصيص ١٤مقعد في كل قائمة للسيدات لضمان تمثيلهن بصورة مناسبة ، وقد أسفرت انتخابات عام ٢٠١٥ عن انتخاب ٧٦ سيدة لعضوية مجلس النواب، ، وعين رئيس الجمهورية ١٤ سيدة أخرى في المجلس ليصبح عدد عضوات المجلس ٩٠ نائبة بما يمثل ١٥% من عضويته من إجمالي ٥٩٦ مقعدًا.[٣٢] وفى عام ٢٠٢٠ حصلت المرأة المصرية على ١٦٢ مقعدا في البرلمان (نظام التعيين ١٤ سيدة، ١٤٨ سيدة بنظام الانتخاب) من إجمالي ٥٦٤ مقعد، بما يمثل قرابة ٢٧% من إجمالي عدد المنتخبين في مجلس النواب .[٣٣]أما في عام ٢٠٢١ فقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة إلى ٢٨% **شكل (٧)**حيث حصلت المرأة على ١٦٤ مقعد من إجمالي ٥٦٨ مقعدًا، وهي أعلى نسبة تحظى بها المرأة في تاريخ البرلمان المصري [٣٤]،كما تترأس المرأة لجنتين من إجمالي ٢٥ لجنة نوعية بالبرلمان، وتشغل ٧ سيدات منصب الوكيل للجان الفرعية[٣٥]

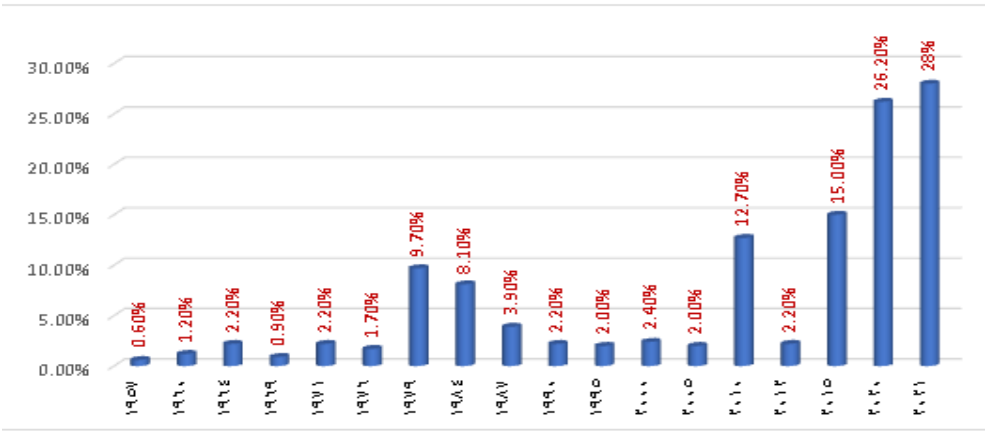


**شكل (٧) تطور نسبة تمثيل النساء بالبرلمان المصرى**

**المصدر: إعداد الباحثة : بالإعتماد على : هويدا عدلى وآخرون ، مرجع سابق ، الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، الإتحاد البرلماني الدولى، منتدى دراية (المنتدى الإستراتيجى للسياسات العامة و دراسات التنمية )**

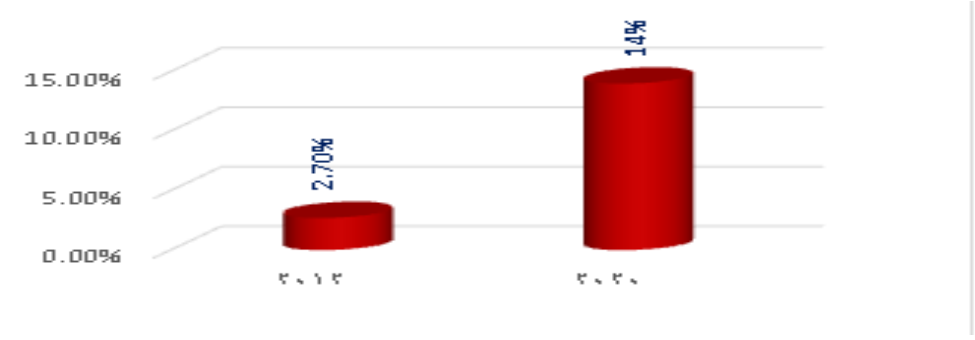


**شكل (٨) تمثيل المرأة المصرية فى مجلس الشيوخ**

**المصدر: إعداد الباحثة**

✓ **مجلس الشيوخ**

لقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في انتخابات مجلس الشيوخ عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٤% (٤١ مقعدا من إجمالي ٣٠٠ مقعد) مقارنة بـ ٢.٧% في آخر انتخابات لمجلس الشورى "مجلس الشيوخ حاليا" عام ٢٠١٢، كما هو موضح بالشكل (٨)، كما تم تعيين امرأة لأول مرة في منصب وكيل مجلس الشيوخ "النائبة فيبى فوزي جرجس".[٣٦]

- المرأة في السلطة القضائية:

لقد شهد حضور المرأة المصرية في السلطة القضائية خلال السنوات الأخيرة (٢٠١٥-٢٠٢١) زيادة ملحوظة **يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (١):**

**جدول (١) ملامح وجود المرأة المصرية فى القضاء خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)**

| الهيئات القضائية | وضع المرأة |
|---|---|
| المحكمة الدستورية | في ديسمبر ٢٠٢٠ تم تعيين الدكتورة فاطمة محمد أحمد الرزاز عميدة حقوق حلوان نائب رئيس المحكمة الدستورية كثاني سيدة تتولى هذا المنصب بعد المستشارة تهاني الجبالي، فعلى الرغم من اشتغال النساء في مصر بالقانون منذ ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أنه لم تُعين سيدة في وظيفة قاض إلا في عام ٢٠٠٣ عندما عينت المستشارة الراحلة تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية ضمن هيئة المستشارين بالمحكمة الدستورية العليا كأول سيدة تجلس على منصة القضاء لتنظر القضايا وتصدر الأحكام فيها. |
| هيئة قضايا الدولة | تعد قضايا الدولة أول هيئة قضائية تقبل تعيين المرأة منذ ١٩٧٨، ووفقاً لآخر إحصائية صادرة عن الهيئة عام ٢٠٢١ بلغت نسبة القاضيات بهيئة قضايا الدولة نحو ٢٠%، كما تم تعيين ٦ سيدات من المستشارات نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة في ٢٠١٧ |
| النيابة الإدارية | تصل نسبة أعضائها من النساء ٤٣% بواقع ١٩٨٨ قاضية من إجمالي ٤٦٣٥ عضو، ويوجد ٣٠ مديرات نيابة في سابقة هي الأولي من نوعها حتى أغسطس ٢٠٢١.، فضلا عن شغل خمس سيدات منصب رئيسة هيئة النيابة الإدارية. كما باشرت ٢٣ عضوة من عضوات النيابة سلطة الادعاء أمام المحاكم التأديبية المختلفة حتى مارس ٢٠٢١، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها لتقلد المرأة هذا المنصب في تاريخ عمل النيابة. بالإضافة إلى تعيين ما يقرب من ٧٩ معاونًا للنيابة الإدارية من النساء **بموجب القرار (٢٣٩)** لسنة ٢٠٢٠. |
| مجلس الدولة | تم تعيين ٩٨ قاضية بمجلس الدولة في أكتوبر ٢٠٢١، وذلك بالنقل من هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة. كما أصدر الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في يونيو ٢٠٢٢ **قرار رقم ٢٤٧** لسنة ٢٠٢٢ بتعيين ٣٩ من عضوات هيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية بوظيفة مستشار مساعد من الفئة "ب" بمجلس الدولة، ليصبح عدد المعينات بمجلس الدولة ١٣٧ قاضية، وجلست القاضية "رضوى حلمي أحمد علي" على منصة مجلس الدولة للمرة الأولى للسيدات في مارس ٢٠٢٢، ولأول مرة في تاريخ مصر يتم فتح الباب للإناث للتقدم لوظيفة مندوب مساعد في مجلس الدولة عام ٢٠٢٢. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الدولة لم يشهد منذ إنشائه عام ١٩٤٦ اعتلاء قاضيات على منصات محاكمه، إذ ارتبط ذلك باتجاه المجلس لرفض تعيين الإناث كقاضيات. |

| | |
|---|---|
| القضاء العالي | نجحت المرأة المصرية في الدخول إلى سلك القضاء عام ٢٠٠٧ عندما أدت ٣١ قاضية اليمين الدستورية، وفي عام ٢٠٠٨ تم تعيين ١٢ مستشارة من النيابة الإدارية بالقضاء العالي. ومع حلول عام ٢٠١٥ وصل مجموع السيدات اللاتي يتولين منصب قاضيًا إلى ٦٦ فقط، ويعتبر هذا عدد قليل حيث يوجد ما يزيد عن ١٦ ألف قاضي. |
| النيابة العامة | تم تعيين ١١ قاضية بالنيابة العامة وذلك للمرة الأولى بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء بناء على طلب قدمه النائب العام المستشار حمادة الصاوي، لنقل ١١ قاضية للعمل بالنيابة العامة بدرجاتهن المقابلة بالقضاء للعمل بالنيابة العامة للعام القضائي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، ولأول مرة أيضا يتم فتح الباب للإناث للتقدم لوظيفة معاون نيابة عامة وذلك في عام ٢٠٢٢. |

**المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على: ١- آلاء برانية،المرأة المصرية و الولوج إلى السلطة القضائية ،المرصد المصرى**

**٢- التمكين السياسي للمرأة المصرية ..قراءة فى المؤشرات والتحديات ، مرجع سابق**

**٣ - هويدا عدلى وآخرون ، المشاركة السياسية للمرأة ،مرجع سابق.**

**٤-هالة فودة، خطوات جديدة نحو تمكين المرأة في السلك القضائي، المرصد المصري**

**وقد وصلت المراة المصرية إلى مناصب قيادية فى السلك القضائى لأول مرة فى التاريخ كما هو موضح بالجدول رقم (٢):**

## جدول (٢) سيدات تولين مناصب لأول مرة فى السلطة القضائية

| السنة | المناصب |
|---|---|
| ٢٠٠٣ | المستشارة الراحلة تهاني الجبالي أول نائبة لرئيس المحكمة الدستورية |
| ٢٠١٨ | المستشارة حسناء شعبان أول رئيسة محكمة اقتصادية في مصر |
| ٢٠١٩ | المستشارة فاطمة قندي لأول قاضية منصة لمحكمة الجنايات في مصر |
| ٢٠٢١ | - المستشارة إيمان سعودي كأول مستشارة تتولى منصب أمين عام مساعد لشئون المرأة والعلاقات الإنسانية في تاريخ قضايا الدولة .<br>- المستشارة مي مروان سعودي كأول مستشارة تتولى منصب أمين عام مساعد لشئون الموظفين في تاريخ قضايا الدولة. |
| ٢٠٢٢ | القاضية رضوى حلمي أحمد علي منصة مجلس الدولة للمرة الأولى للسيدات |

**المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: التمكين السياسي للمرأة المصرية.. قراءة في المؤشرات والتحديات، مرجع سابق**

**ثالثًا: دور المرأة المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:**

توجد العديد من المشكلات التي تواجهها المجتمعات والتي تقف في طريق تحقيق التنمية الشاملة ، ومن أهم تلك المشكلات مشكلة الاستثمار الأمثل للموارد البشرية ، والتي تعد من أهم عناصر عملية الإنتاج ، فمن دون الإنسان لا يمكن الاستفادة من الموارد المادية ومن رأس المال في إنتاج الخيرات الضرورية لاستمرار الحياة البشرية على الأرض ، فالإنسان هو صانع التنمية أما تحسين وضعة و الارتقاء به اجتماعيا وعلميًا وسياسيًا وثقافيًا ومهنيًا ورفع مستوى معيشته فهو الهدف من التنمية ، وانطلاقا من أن المرأة تشكل نصف المجتمع البشرى ، ومن أن التنمية الحقيقية تتطلب استثمار الطاقات البشرية كلها دون استثناء، فقد بذلت الحكومة المصرية جهودًا حثيثة لتحسين وتطوير وضع المرأة المصرية وهو ما يؤكد على وعى القيادة السياسية بأهمية تمكين المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين كهدف أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر ، فقد كانت و مازالت المرأة المصرية شريكة للرجل في كل الإنجازات و مساندة له في كافة التحديات التي شهدتها الدولة المصرية ، حيث كان لها دور كبير في حماية وطنها خلال ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو حيث امتلأت ميادين مصر بالنساء و في ٣ يوليو ٢٠١٣ بلغت نسبة تصويتهن في الاستفتاء على دستور٢٠١٤ حوالى ٥٥% ، كما بلغت نسبة أصواتهن ٥٤%من إجمالي أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤ .[٣٧]

**النتائج و التوصيات :**

**أولاً : النتائج**

✓ **بعد تحليل وضع المرأة المصرية نجد:**

- حصلت المرأة المصرية عام ٢٠١٥على أعلى نسبة لمشاركة المرأة في قوة العمل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١، وقد انخفضت النسبة في عام ٢٠٢٠ إلى ١٧.٥% نظرًا لانتشار فيروس كورونا إلا أنها ارتفعت بشكل ضئيل عام ٢٠٢١ حيث وصلت إلى ١٨%.

- ارتفعت معدلات الأمية بين النساء في المجتمع المصري من ٢١.١٠% عام ٢٠١٤ إلى ٢٧% عام ٢٠١٧وقد يرجع ذلك إلى العادات والتقاليد التي ترى أنه لا داعي لتعليم الإناث وأن المرأة مصيرها الزواج ولا جدوى من التعليم.
- ارتفعت خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمرأة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٨ نتيجة زيادة البرامج العلاجية على نفقة الدولة حيث تم توسيع مظلة التأمين الصحي القديمة داخل الهيئة العامة للتأمين الصحي وضم المرأة المعيلة لمظلة التأمين الصحي.
- حققت المرأة المصرية نتائج غير مسبوقة في التمكين السياسي حيث وصلت إلى مناصب لم تصل إليها من قبل خاصة في السلطة القضائية مثل تولى المستشارة حسناء شعبان رئاسة المحكمة الاقتصادية وهى أول سيدة تتولى هذا المنصب في مصر ، كما وصلت نسبة الوزراء النساء في مصر إلى ٢٥% عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وهى أعلى نسبة تحصل عليها المرأة خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٢ حيث استطاعت المرأة المصرية أن تحظى بربع مقاعد المجلس وتحصل على ٨ حقائب وزارية، وفى عام ٢٠٢١ وصلت نسبة المرأة في السلك الدبلوماسي إلى ٣٠% ، كما ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان إلى ٢٨% ، وقد حصل تطور كبير في تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ حيث ارتفعت النسبة من ٢.٧% عام ٢٠١٢ إلى ١٤% عام ٢٠٢٠ .

**ثانيًا: التوصيات**

- اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل للنساء والتزام وزارة القوى العاملة بتخصيص موظفين بها لمراجعة كل إعلانات طلب العمل، ومعاقبة من يضع أي شروط من شأنها حرمان النساء من حقهن في التقديم للعمل المعلن عنه والقبول فيه على قدم المساواة مع الرجال سواء كان المنع بشكل مباشر أو غير مباشر.

- الاهتمام بمشاركة المرأة المصرية في صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية، بما يسمح بتعزيز دورها التنموي والاقتصادي داخل الدولة وبما يتفق مع خطة مصر ٢٠٣٠وذلك من خلال فتح مراكز تدريب وتأهيل للمرأة في كافة أنحاء الجمهورية والتعاون المستمر مع الهيئات والمراكز المتخصصة بالدولة كالمركز القومي للمرأة ووزارتي التضامن الاجتماعي والشباب والرياضة وتفعيل البرامج الخاصة بمحو أمية المرأة والأمية المعلوماتية
- تقليص المسافة بين المناطق السكنية ومدارس الفتيات خاصة في الريف من أجل القضاء على تسريب الإناث من التعليم المتعلق بالمخاوف الأمنية لأسرة الفتاه وزيادة تكاليف تعليمهن (عند إضافة تكلفة النقل)
- تنمية الوعي السياسي للمرأة لخفض الأمية السياسية والقانونية
- الاهتمام بالإعداد السياسي للكوادر النسائية
- العمل على زيادة وعى المرأة وتثقيفها وتطوير ذاتها وقدراتها الشخصية حتى تتمكن من المشاركة في تحقيق التنمية
- عقد المؤتمرات والندوات والبرامج التوعوية بشأن أهمية مشاركة المرأة في النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة

**المراجع:**

[1] سماح محمد أحمد الغريز ، تحليل محتوى كتب العلوم الحياتية للمرحلة الثانوية في ضوء مبادئ التنمية المستدامة وتصور مقترح لأثارها ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين ،٢٠١٩ ،ص١٠.

[2] بو عبد الله يوسف ، المناطق الصناعية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة محطة الضخ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التيسير ، جامعة قاصدى مرباح – ورقلة ، الجزائر ،٢٠١٧، ص٤.

[3] هاجر بنت خلفان بن سعد الهدابية، واقع تضمين التعليم الأساسي بسلطنة عمان من أجل التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ، عمان ،٢٠١٨، ص٢١.

[٤]إحسان محمد حفظى ، دور المجتمع المدني في تمكين المرأة: دراسة حالة على بعض المترددات على جمعية المرأة و التنمية بمدينة الإسكندرية ،مجلة كلية الاداب ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد ٦٠ ، يناير ٢٠١٧.

[٥]نيفين ابراهيم محمد فتحي ابراهيم ابو على، مرجع سابق .

[٦]نور ضياء عبد الرزاق ، . دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة تجارب مختارة مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،٢٠٢٠.

[٧]رلى الفرا، محددات المشاركة الكاملة للمرأة العربية في التنمية المستدامة: الهدف الخامس نموذجا ، شبكة البرلمانات العربية للمساواة (رائدات) .

[٨]بن حليمة سليمة، خضراوي ساسة، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، العدد ٦ ،سبتمبر٢٠١٦.

[٩]تقرير مؤشر و لوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩ للمنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، متوفر على الرابط : file:///C:/Users/DELL/AppData/Local/Microsoft/Windows/INetCache/IE/UBFJI53T/2019_arab_region_index_and_dashboards_arabic[1].pdf

[١٠]هشام بشير، أهمية تعديل القوانين المصرية في ضوء وضع المرأة في دستور ٢٠١٤م، مجلة الاستقلال ، مركز الاستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات، اكتوبر٢٠١٦.

[١١]10 سنوات من التمكين... ٣٠ يونيو نقطة تحول في دور المرأة المصرية ، موقع صدى البلد الرابط:https://www.elbalad.news /

[١٢]الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية٢٠٣٠، ص٦.

[١٣] (UNDP): Gender Social Norms Index (GSNI) 2023, available at: https://hdr.undp.org

[١٤]موقع البنك الدولى ،https://www.albankaldawli.org

[١٥] The World Bank, WOMEN, BUSINESS AND THE LAW 2023, available at: https://openknowledge.worldbank.org

[١٦]تطور مؤشرات مصر في تقرير البنك الدولي (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام ٢٠٢٢)، الهيئة العامة للإستعلامات ،الرابط:https://www.sis.gov.eg /

[١٧]موقع الرأى : الرابط:https://alrai.com /

[١٨]الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية٢٠٣٠، ص٣١.

[١٩]الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية٢٠٣٠، ص٤٠.

[٢٠]فليح غزلان، الحقوق الصحية والإنجابية كآلية لتحقيق تمكين المرأة ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد ٢ ،٢٠٢٠ .

[٢١]نور ضياء عبد الرازق ، مرجع سابق

[٢٢]رشا على الدين، التمكين السياسي للمرأة:نظرة في ضوء المتغيرات السياسية و القانونية لثورة ٢٥ يناير،المؤتمر الدولى الرابع عشر ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ص٤.

[٢٣]نورهان مصطفى ، ٥ مشاركات للمرأة المصرية في الثورات والحروب دون تجنيد: تواجدن في الصفوف الخلفية ، موقع المصري اليوم ، متوفر على الرابط: /https://lite.almasryalyoum.com/lists/128297

[٢٤]عبد العاطى أبو زيد ، غادة حلمى أحمد ، المرأة المصرية ٢٠١٤-٢٠١٩ : التمكين السياسي و الإقتصادى و الإجتماعى للمرأة فى مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات ،القاهرة ٢٠٢٠، ص٣٣.

[٢٥]التمكين السياسي للمرأة المصرية.. قراءة في المؤشرات والتحديات، منتدى دراية (المنتدى الإستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية): الرابط: https://draya-eg.org/

[٢٦]التمكين السياسي للمرأة المصرية :هل الكوتا هى الحل ؟ الرابط:www.maatpeace.org

[٢٧]ياسمين يحيى رياض محمد ، دور المرأة في السلطة التنفيذية : دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة فى الفترة (٢٠٠١: ٢٠١٩) ، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية و السياسية ، يونيو٢٠١٩ ، متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=61065

[٢٨] بوابة أخبار اليوم ،«أنا الأولى».. عائشة راتب «أول سفيرة مصرية» تطالب بحق النساء، /https://akhbarelyom.com

[٢٩]التمكين السياسي للمرأة المصرية ..قراءة فى المؤشرات والتحديات ، مرجع سابق

[٣٠]هويدا عدلى وآخرون ، المشاركة السياسية للمرأة ، مؤسسة فريدريش إيبرات ، مصر ٢٠١٧ . أنظر : https://library.fes.de/pdf-files/bueros/aegypten/15390.pdf .

[٣١]الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية٢٠٣٠،ص٢٣.

[٣٢]المرجع السابق ، ص٢٣-٢٤

[٣٣]التمكين السياسي للمرأة المصرية ..قراءة فى المؤشرات والتحديات ، مرجع سابق

[٣٤]موقع اليوم السابع ،ارتفاع عدد مقاعد المرأة بمجلس النواب إلى ١٦٤ بعد وفاة النائب سعد الجمال ،فبراير ٢٠٢١ ، الرابط :https://www.youm7.com/

[٣٥]التمكين السياسي للمرأة المصرية ..قراءة فى المؤشرات والتحديات ، مرجع سابق

[٣٦]التمكين السياسي للمرأة المصرية ..قراءة فى المؤشرات والتحديات ، مرجع سابق

[٣٧]هدير نجيب ، المرأة المصرية ، مكتبة الإسكندرية.